

هنا نظراءه في جمهوريتي ليبيريا والمالديف بالعيد الوطني بلديهم

الغانم: إدراج استجواب الموزير لوزير الداخلية على جدول أول جلسة مقبلة

تم إبلاغ سمو رئيس الحكومة والوزير بالاستجواب وإرسال نسخة منه إليهما وفق المادة 135 من اللائحة

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح والوزير الصباح الاستجواب وإرسال نسخة منه إليهما. وذكر الغانم أنه وفقا للإجراءات اللائحية أدرج الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة مقبلة، مضيفاً «معد الجلسة القادمة سيتم إبلاغكم به بعد اجتماع مكتب المجلس يوم غد - اليوم». من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الوزراء

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه أمس استجواباً من النائب شعيب الموزير لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصباح مكوناً من 3 محاور. وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إنه ووفقاً للمادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم إبلاغ

الطبطبائي: هل أجرت الشركات الاستشارية أعمال الفحص الضريبي؟



عمر الطبطبائي

بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من إعلان المزايدة. 5 - هل ابغيت الوزارة الشركات الخاضعة لقوانين الضريبة بان الفحص الضريبي للدقاتر جريه موظفون من القطاع الخاص؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من المراسلات مع الشركات. 6 - صورة ضوئية من جميع العقود المبرمة مع الشركات الاستشارية لخدمة ادارة الضريبة في وزارة المالية مع صورة ضوئية للدفعات المالية المدفوعة لهذه الشركات وتزويدي بحضور وانصراف كل المستشارين العاملين وفق هذه العقود. 7 - صورة ضوئية من جميع العقود المبرمة للشركات الاستشارية مع وزارة المالية وصور ضوئية بالدفعات المالية لهذه الشركات وتزويدي بحضور وانصراف كل المستشارين العاملين وفق هذه العقود.

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالاً إلى وزير المالية براك الشيعان جاء كالتالي: 1- هل اجري موظفو الشركات الاستشارية المتعاقدة مع وزارة المالية أعمال الفحص الضريبي؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بقائمة الشركات التي فحصت. 2- هل حصلت وزارة المالية على قرار من مجلس الوزراء يسمح لموظفي شركة من القطاع الخاص باجراء عمليات الفحص الضريبي؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من القرار. 3- هل اصدرت الوزارة قرارا يسمح لموظفي الشركات الاستشارية باجراء أعمال الفحص الضريبي؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من القرار. 4- هل طرحت وزارة المالية مزايدة للقطاع الخاص لاجراء أعمال الفحص الضريبي نيابة عن وزارة المالية؟ اذا كانت الاجابة



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

خلال الفترة المتبقية من عمر المجلس

الدلال يطالب بخارطة طريق لإنجاز التشريعات المهمة

لاقفا إلى أن هناك مشروعا يقانسون يناقش الآن في اللجنة المالية في هذا الشأن وقطعت فيه شوطا. وبين الدلال أن بعض النواب ينهوا إلى أن الوقت المتبقي قصير والقانون على وشك الانتهاء منه في اللجنة المالية، داعيا مكتب المجلس إلى دمج الجلسة الخاصة بشأن المنطقة الشمالية مع تقرير اللجنة المالية بهذا الشأن بعد انتهاء اللجنة منه. وقال ان القانون إذا تمت مناقشته مباشرة فمن الممكن أن يزيد موارد الدولة ويوفر وظائف للمواطنين ويساهم في تقدم البلد في كل الجوانب مع الضوابط التي تناسب طبيعة المجتمع الكويتي، متسائلا «لماذا تناقشها مرتين في الجلسة الخاصة مرة أخرى إذا قدم التقرير للمجلس؟». وأضاف الدلال «إذا أعد القانون من اللجنة المالية ليعرض على المجلس حينها يناقش كآحد القوانين المدرجة على جدول الأعمال»، داعيا إلى التركيز في الفترة المقبلة على ما يخدم المجتمع الكويتي.

طالب النائب محمد الدلال رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتب المجلس بتحديد خارطة طريق للفترة الوجيزة المتبقية على عمر المجلس للتركيز على الموضوعات التي تهتم الوطن والمواطن. وقال الدلال، في تصريح صحفي بمجلس الأمة، ان الفترة المتبقية من عمر مجلس الأمة ليست طويلة، مؤكدا ضرورة التركيز على مجموعة من التشريعات التي تخدم المواطنين وتساهم في مواجهة الفساد والحرص على بعض القضايا الرئيسية التي تصب في صالح البلد. ولفت الدلال إلى أهمية وضع خارطة لإنجاز هذه التشريعات، مبينا أن هناك جلسات لإقرار الميزانيات والحسابات الختامية، إضافة إلى وجود العديد من القوانين التي تحتاج إلى الإنجاز خلال الفترة المقبلة. وأشار إلى الطلب المقدم بشأن تحديد جلسة خاصة لمناقشة ملف المنطقة الشمالية (مدينة الحرير) بكل أبعاده،



محمد الدلال



مشاهدة الفيديو



صفاء الهاشم

الوزارة توقف بعثات الطلبة إلى هذه اللحظة رغم أن مكاتب التسجيل في البعثات المختلفة شارفت على الإغلاق هناك 1032 درجة وظيفية شاغرة في وزارة التربية منها 770 للمعلمين و262 درجة للأخصائين الاجتماعيين



الحميدي السبيعي وصفاء الهاشم ومحمد الدلال خلال الاجتماع

العدساني لتشديد الإجراءات لمكافحة غسيل الأموال

التحريات المالية ولا البنك المركزي. وبين أنه في شهر ديسمبر من عام 2018 كان هناك توجه لحفظ ملفات القضايا التي بحثتها وحدة التحريات المالية، مشيراً إلى أنه عندما طالب وزير المالية السابق بإحالة الملفات للحياة العامة وتمت الإحالة بالفعل. وأضاف ان تجميد الممتلكات والتحفظ عليها وتوجيه الاتهام الآن يثبت وجود شبهة في هذه القضايا، مشيراً إلى أن بعض المشاهير بلغ حجم تداولاته المالية ما قيمته مليوناً ودياراً والبعض الآخر بلغ ما قيمته 5 ملايين دينار.

طالب النائب رياض العدساني الأجهزة الرقابية الحكومية بتطبيق إجراءات التفتيش والتدقيق على كل من استثمر في شركة مشبوهة أحيلت للنياحة العامة في قضايا شبهاة غسيل الأموال. وقال العدساني، في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إنه أكد مرارا وتكرارا على الأجهزة الرقابية ممثلة بالبنك المركزي ووحدة التحريات المالية بضرورة إجراء التفتيش وتطبيق القانون وممارسة اختصاصاتهم الأصلية في هذا الجانب. وشدد على أن القضاء هو المختص بالفصل بهذه القضايا وليس وحدة



رياض العدساني



مشاهدة الفيديو

الفضل: استبعاد الكفاءات الوطنية في «الاستثمار» يستوجب التحقيق والمحاسبة

مذكرة بهذا الشأن. وشدد الفضل على رفضه استبعاد الخبرات التي تتميز بها الكويت لحساب متنفذين لديهم علاقات، منوها بأنه تسلم اليوم (أمس) طلبا لتأجيل الرد على الحزمة الثانية من أسئلته البرلمانية، متمنياً من وزير المالية وسمو رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء تحركا جادا بهذا الاتجاه.

وأوضح أن سؤاله الرابع يتعلق بالاستفسار عن وجود سادة في اللائحة الداخلية للهيئة تحظر على الموظف العمل في شركات خاصة، مبينا أنه تم الرد عليه بعدم جواز جمع الوظائف بين وظيفة وعمل آخر خارج نطاق الهيئة وفي حال حاجة العمل الماسة يجوز للهيئة الاستثناء في أضيق الحدود. وأشار الفضل إلى أنه وبالرجوع إلى البند السادس عشر في لائحة ديوان الخدمة «لا يجوز للموظف أن يزاول الأعمال التجارية والصناعية والمهنية وذلك فيما عدا الحالات التي يحددها مجلس الخدمة المدنية». وقال الفضل معلقا «إذا كانت إجابة الهيئة هكذا على أسئلة عضو مجلس الأمة فوجب محاسبتها»، داعيا سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح خالد وزير المالية براك الشيعان إلى التصدي

في إنشاء محفظة استثمارية في شركة محلية مع بيان حجم المحفظة وسبب اختيار الشركة، وهل كان مدير دائرة الأسهم موظفا سابقا في هذه الشركة التي تدير المحفظة. وأضاف أن الإجابة جاءت من 3 نقاط عامة، حيث أوضحت أن حجم المحفظة 500 مليون ثم زادت إلى 841 مليوناً ثم تحببت خسائر بمبلغ 3,78 ملايين نظرا لانخفاض الأسواق بشكل عام وسوء أداء مدير المحفظة. وبين أن الإجابة تضمنت أن مدير الدائرة الأوروبية كان عضوا في شركة (اسيا) اسيت مانجمنت) منذ 2012 إلى 2016 ثم تعين في الهيئة وقام بإنشاء المحفظة التي خسرت بسبب سوء الأداء، لكن الهيئة لم تذكر في إجابتها أن الشركة تقدمت بكتاب رسمي تعذر فيه عن عدم قدرتها على استيعاب المحفظة.

والمراوغة وأنه تم تحويل بلاغ ضد العضو المنتدب السابق تم تشرح نصوص قانونية بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وغير ذلك من بنود القانون بينما كان القصد معرفة عدد البلاغات والتهم الموجهة ونوع القضايا ومن المتهمين. وبين أن السؤال الثاني كان «هل يشغل أي من أعضاء مجلس الإدارة مكتبا في الهيئة والإجابة جاءت تشرح أهداف الهيئة ودور مجلس الإدارة ومهامهم وتؤكد أن كل المكاتب مفتوحة لاستقبال أعضاء مجلس الإدارة وأنه لا يوجد مكتب يعينه مخصص للأعضاء سوى مكتب العضو المنتدب، مؤكدا عدم صحة الإجابة وأن هناك مكتبا للعضو المنتدب السابق». وأفاد بان السؤال الثالث كان عن دور المدير التنفيذي لقطاع الأوراق المالية الحالي ومدير دائرة الأسهم الأوروبية



أحمد الفضل

وبين أنه سال 5 أسئلة في المرة السابقة عما إذا كانت هناك قضايا مرفوعة أو منطوية أمام النيابة على أي من أعضاء مجلس إدارة هيئة الاستثمار، موضحا أن الإجابة جاءت مليئة بالمغالطات

طالب النائب أحمد الفضل وزير المالية براك الشيعان بفتح تحقيق كامل في موضوع استبعاد الكفاءات الوطنية من الهيئة العامة للاستثمار والاعتماد على الأقل خبرة وكفاءة استنادا إلى علاقاته داخل الهيئة، مستغربا ردود الهيئة على أسئلة برلمانية في هذا الشأن بطلب التعميد تارة والإجابات العامة تارة أخرى. وأوضح في تصريح صحفي بمجلس الأمة أن الهيئة ردت مؤخرا على أسئلة وجهها لها بطلب التعميد كما سبق أنهم طلبوا التعميد لسؤال تقدم به في مارس 2019 ووصل الجواب بعد 3 أشهر. وأضاف أنه إذا كان إجابات الهيئة ستكون بهذا الشكل غير الدستوري والضعيف، فمن الأفضل ألا يجيبوا عن

أول مرة في الكويت شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappor